



وَسُكَّان

نحو حياة أفضل للسكان

مجلة فصلية تصدر عن المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بجهاز التخطيط والإحصاء عدد ٦٤



الناشر:

المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بجهاز التخطيط والإحصاء
العدد (46) يونيو 2020

المشرف العام:

الدكتور صالح بن محمد النابت رئيس اللجنة الدائمة للسكان
ورئيس جهاز التخطيط والإحصاء

رئيس التحرير:

عبد الهادي صالح الشاوي، مدير المكتب الفني
اللجنة الدائمة للسكان

الموقع الإلكتروني: www.ppc.gov.qa
البريد الإلكتروني: ppc@psa.gov.qa
دولة قطر- الدوحة
ص ب: 1855 الدوحة - قطر
هاتف: 44958653 (+974)
فاكس: 448389760 (+974)

اقرأ في هذا العدد :

- السياسة السكانية لدولة قطر -2022 2017: محور التعليم والتدريب والشباب
- مقال العدد: النمو السكاني في دولة قطر منذ الاستقلال وتحليل العوامل المؤثرة فيه من إعداد أ. الدكتور نظام عبدالكريم الشافعي، قسم العلوم الإنسانية - جامعة قطر
- أسئلة حوارية مع الدكتور إبراهيم بن صالح بن خليفة النعيمي وكيل وزارة التعليم والتعليم العالي بدولة قطر (الجزء الأول)
- نقطة ضوء: عن جهود جهاز التخطيط والإحصاء للوقاية من فيروس كورونا المستجد كوفيد 19
- أهم نشاطات وفعاليات اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني خلال النصف الأول من عام 2020
- دراسات وأبحاث:
- منظمة الصحة العالمية - مرض فيروس كورونا (كوفيد 19) خطة التأهب لمحاربة مرض فيروس كورونا: تسريع الاستعداد في منطقة شرق المتوسط، فبراير 2020
- الأمم المتحدة-تقرير بشأن تنفيذ التدبير المتكامل لموارد المياه في المنطقة العربية: لقياس التقدم المحرز في مؤشر أهداف التنمية المستدامة 6.5. 1. 2019
- الأمم المتحدة -اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) العدد الرابع عشر من «المجتمع العربي: الاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية» 2019
- الأمم المتحدة (شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية). - الملامح العالمية للخصوبة وتنظيم الأسرة 2020
- صورة العدد

كلمة المشرف العام



د. صالح بن محمد النابت
رئيس اللجنة الدائمة للسكان

يسعدني أن أقدم للقارئ الكريم العدد السادس والأربعين من مجلة «سكان» الذي يتضمن موضوعه الأول عرضاً مكثفاً لأحد محاور السياسة السكانية لدولة قطر (2017-2022) المتمثل في محور «التعليم والتدريب والشباب»، والذي يتم فيه تسليط الضوء على قطاع التعليم ومكانته في توجهات الدولة التنموية، من حيث ضمان حق التعليم للجميع وتكافؤ الفرص بين الذكور والإناث، وأحقية الفئات الخاصة من موهوبين وذوي إعاقة وغيرهم في التعليم المناسب.

ويستعرض مقال العدد تطور عدد السكان في دولة قطر خلال ما يقرب من نصف قرن من الزمن، أي منذ الاستقلال وحتى تاريخه، كما يحلل العوامل التي أثرت في هذا التطور، وهي المواليد والوفيات والهجرات.

ويوضح حوار العدد مع سعادة الدكتور إبراهيم بن صالح النعيمي، وكيل وزارة التعليم والتعليم العالي بدولة قطر، أهم المحطات في مسيرة التعليم النظامي في دولة قطر منذ عام 1952، والتي تمثلت بإطلاق مبادرات تهدف إلى استحداث نظام تربوي حديث وفق مواصفات عالمية ليسهم في تحول دولة قطر إلى مجتمع متقدم ومزدهر، إضافة إلى الجهود التي تبذلها وزارة التعليم والتعليم العالي من خلال استراتيجيتها نحو تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، لتواكب متطلبات العصر وتوفير فرص تعلم دائمة ومبتكرة. كما استعرض الحوار أهم محاور الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم والتعليم العالي 2017-2022، وخاصة الاهتمام بالتعليم الإلكتروني وأدواته. وتستعرض زاوية «نقطة ضوء» في هذا العدد جهود جهاز التخطيط والإحصاء في الحملة الوقائية الشاملة في دولة قطر المتعلقة بالإجراءات والتدابير الاحترازية المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، وذلك من خلال المشاركة في الحملة التوعوية والنصائح للوقاية من العدوى والخطوات الواجب اتباعها لحماية المجتمع واتباع التعليمات الموجهة من قبل الجهات المختصة، مع التأكيد على أن حماية المجتمع والحفاظ على سلامته هي واجب على كل من يعيش على أرض دولة قطر.

متابعات



السياسة السكانية لدولة قطر: محور التعليم والتدريب والشباب

رعاية الدولة لقطاع التعليم في العقود الأخيرة هو الارتفاع في العدد المتوقع لسنوات الدراسة والمتوسط سنوات الدراسة فيما بين 1990 و2012، وتوجه المؤشرين نحو الاستقرار النسبي فيما بعد ذلك كما هو موضح في الشكل البياني.

إلى جانب الصحة ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ساهم مؤشر متوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة في تصنيف دولة قطر ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، حيث احتلت المرتبة 41 من أصل 189 دولة شملهم تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2019. ويترجم ارتفاع العدد المتوقع لسنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة مجهودات الدولة طويلة الأمد منذ أن صادقت على برنامج التعليم للجميع سنة 1990، وذلك من خلال توفير فرص تعليمية واسعة وضمان حصول التلاميذ على تعليم طويل الأمد، الأمر الذي ساهم في تحقيق دولة قطر لمعظم غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030.

ارتفاع معدل الالتحاق الإجمالي في رياض الأطفال: وفقاً للجدول رقم (1)، فقد نجم عن توسع الفرص التعليمية بالدولة في السنوات الأخيرة ارتفاع ملحوظ ومتواصل للقطريين وغير القطريين في رياض الأطفال من الجنسين، حيث ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي للقطريين في رياض الأطفال من 52.7% عام 2012 إلى 62.3%

في العدد السابق (45) من مجلة «سكان» ألقينا الضوء على المحور الثاني من محاور السياسة السكانية لدولة قطر (2017-2022)، وفي هذا العدد سنركز على المحور الثالث، وهو: «التعليم والتدريب والشباب».

ويشتمل هذا المحور على ثلاثة مكونات أساسية، هي:

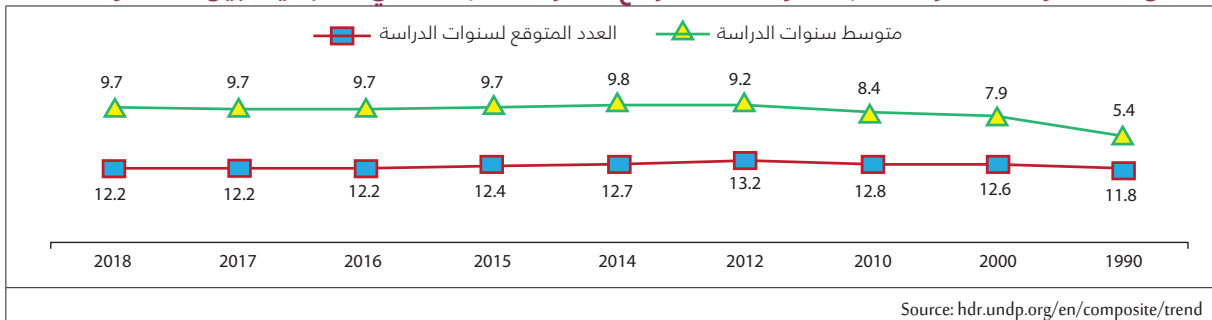
أولاً التعليم:

عملت دولة قطر على ضمان حق التعليم للجميع بحيث تتمكن جميع الفئات الاجتماعية من التعلم بدءاً من رياض الأطفال وحتى المرحلة الجامعية، مع ضمان تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث، وأحقية الفئات الخاصة من موهوبين وذوي إعاقة وغيرهم في التعليم المناسب لكل فئة.

وقد ارتبطت مسيرة التعليم في قطر، أولاً وقبل كل شيء، بمركزية هذا القطاع ومكانته في توجهات الدولة التنموية، والتي تتجلى في الدعم الثابت والمتزايد لهذا القطاع، والذي ارتفعت ميزانيته من (4,3) مليار ريال سنة 2010 إلى (22,1) مليار ريال سنة 2020^(*). ما سبق يشير إلى مدى اهتمام دولة قطر بهذا القطاع الحيوي الذي حقق العديد من الإنجازات الكمية التي تدل عليها الكثير من المؤشرات التعليمية ذات الصلة، وأهمها:

❖ ارتفاع متوسط سنوات الدراسة: لعل من بين أهم نتائج

شكل (1): متوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة في قطر فيما بين 1990 و2018



(1) (*) إحصائية عام 2010 مأخوذة من: التقرير الإحصائي السنوي لوزارة التعليم والتعليم العالي 2016-2017 وإحصائية 2020 مأخوذة من: موقع وزارة المالية (www.mof.gov.qa/ar/Pages/StateBudget2020.aspx)

❖ توسع منظومة التعليم العالي: لم تقتصر جهودات الدولة في مجال التعليم على التعليم الأساسي فقط، بل تعدت ذلك لتشمل التعليم العالي أيضاً، إذ سجل عدد الطلبة الملتحقين بمختلف مؤسسات التعليم العالي تزايداً متواصلاً في العقود الأخيرة، فبعد أن كان عدد الطلبة في سبعينيات القرن الماضي لا يتجاوز بضعة آلاف، وصل إلى حوالي (34) ألف عام 2018، موزعين على مؤسسات تعليمية متنوعة، كجامعة قطر، التي بلغ عدد طلابها في العام الدراسي 2018/2017 أكثر من (26) ألف² (*). أي بنسبة وصلت إلى حوالي 76.5% من مجموع الطلاب المسجلين في العام الدراسي المذكور بكافة المؤسسات التعليمية في الدولة.

وقد ساهم التوسع الكمي للفرص التعليمية في التعليم العالي وبصفة مباشرة في تحقيق الغاية (3-4) والتي تنص على "ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030".

وتعزيزاً لهذه وسواها من الإنجازات الكمية في مجال التعليم، دعت السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 في غايتها الأساسية إلى "الارتقاء النوعي بالتعليم".

ومن أجل تحقيق هذه الغاية حددت السياسة السكانية الأهداف التالية:

❖ تعزيز فرص تعليم عالي الجودة: وقد تم تحويل هذا الهدف إلى جملة من الإجراءات، هي:

- رفع المستوى المهني للعاملين في مختلف المراحل التعليمية وربط المناهج بسوق العمل
- رفع كفاءة المؤسسات التعليمية والتدريبية (الأبنية، التنظيم، الإدارة...)
- التوسع في اعتماد تقنيات المعلومات في مختلف المراحل التعليمية.

❖ تعميم وتنظيم الإرشاد الأكاديمي والمهني في جميع المؤسسات التعليمية: وقد تم تحويل هذا الهدف إلى جملة من الإجراءات، هي:

- إنشاء وحدات الإرشاد الأكاديمي في مختلف المؤسسات التعليمية لضمان توجيه الطلبة نحو التخصصات المطلوبة
- تعميم الإرشاد المهني للشباب وتقوية برامج
- تعميم الإرشاد الوظيفي للتوفيق بين كفاءات المتخرجين والمتطلبات الوظيفية في القطاعين العام والخاص.

❖ إعداد أجنحة محددة للبحث العلمي القطري، وقد تم تحويل هذا الهدف إلى الإجراءات التالية:

- مواصلة التوسع في إنشاء مراكز أبحاث وفرق بحثية متخصصة.

عام 2017، كما ارتفع معدل الالتحاق لنظرائهم من غير القطريين من 53.6% عام 2012 إلى 55.5% عام 2017.

جدول (1): معدل الالتحاق الإجمالي في رياض الأطفال حسب الجنس والجنسية والسنوات (%)

العام	قطريون		غير قطريين	
	ذكور	إناث	المجموع	إناث
2012	52.9	62.6	52.7	53.0
2017	62.2	62.4	62.3	55.3

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، أهداف التنمية المستدامة في دولة قطر 2030، يونيو 2018

وقد ساهم ارتفاع معدل الالتحاق الإجمالي في رياض الأطفال في تحقيق أحد مكونات الغاية (2-4) من أهداف التنمية المستدامة بخصوص التعليم الجيد (الهدف الرابع)، والمرتبطة بضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم ما قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030.

القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم: ونتج عن توسع المنظومة التعليمية في قطر خلال العقود الأخيرة كذلك تحقيق فرص تعليمية متساوية بين الذكور والإناث في كافة المراحل التعليمية الأساسية، كما يبين الجدول التالي.

جدول (2): بعض مؤشرات التكافؤ بين الجنسين في التعليم في التعليم الأساسي

		2015	2016	2017
		ذكور	إناث	معدل الالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي
		60.9	62.8	57.6
		61.3	63.1	57.3
		1.01	1.00	0.99
		101.2	104.0	106.2
		101.0	103.4	106.0
		1.00	0.99	1.00
		95.4	95.1	104.1
		97.6	99.3	102.6
		1.02	1.04	0.99

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، أهداف التنمية المستدامة 2018 في دولة قطر

وقد ساهم انفتاح المنظومة التعليمية في قطر وتعزيز واقع النساء في الدولة إلى تكافؤ الفرص التعليمية بين الذكور والإناث، وإلى تحقيق الغاية (4-5) من الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030، والمرتبطة بالقضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، و«ضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030».

جدول (3): المتدربون حسب الجنسية والنوع وجهة التدريب سنة 2017

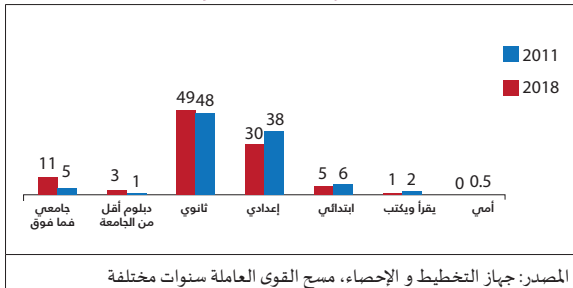
مجموع			غير قطريين			قطريون			
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
231,487	81,698	149,789	197,972	63,578	134,394	33,515	18,120	15,395	وزارات ومؤسسات حكومية
26,788	1,768	25,020	20,987	542	20,445	5,801	1,226	4,575	مؤسسات وشركات مختلطة
20,175	8,510	11,665	11,415	4,036	7,379	8,760	4,474	4,286	مراكز التدريب الخاصة
278,450	91,976	186,474	230,374	68,156	162,218	48,076	23,820	24,256	المجموع

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2017، فصل التدريب، 2019

الإيجابي مع مجتمعهم.

ففي مجال التعليم، على سبيل المثال، نجح النظام التعليمي في رفع مستويات التحصيل العلمي والمعرفي لدى هذه الشريحة من الذكور والإناث على حد سواء، حيث يبين الشكل التالي أن المستويات التعليمية للشباب القطري عرفت بعض التحولات فيما بين 2011 و 2018، حيث سجل حاملي الشهادات الجامعية فما فوق، إضافة إلى الدبلوم والثانوية، ارتفاعاً ترافق بارتفاع التحصيل التعليمي للشباب القطري، حيث ارتفعت نسبة الذين أنهوا الابتدائية فما فوق إلى 99% عام 2018.

شكل (2): الحالة التعليمية للشباب القطري (15-24 سنة) للسنوات 2011 و 2018 (%)



وارتباطاً بما سبق، دعت السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 في غايتها الأساسية إلى "توسيع فرص مشاركة الشباب من الجنسين في المجتمع أوفي الحياة العامة".

ومن أجل تحقيق هذه الغاية حددت السياسة السكانية الهدف التالي:

❖ ضمان مشاركة الشباب: وقد تم تحويل هذا الهدف إلى الإجراءات التالية:

- تنويع المبادرات المؤسسية الداعمة لمشاركة الشباب في المجالات التنموية والاجتماعية والثقافية والتنسيق بينها
- ضمان تكافؤ الفرص بين الشباب من الجنسين

- ربط توسع المؤسسات البحثية بتحويلات الواقع الاقتصادي المحلي والإقليمي والدولي.

ثانياً) التدريب

سعت دولة قطر لتعميم التدريب المستمر في جميع قطاعات العمل سواء بتأهيل الداخلين الجدد لسوق العمل أم بإعادة تأهيل القائمين على رأس عملهم لتتلاءم مؤهلاتهم مع متطلبات التطور المتواصل في قطاعات العمل. فالتدريب يلعب دوراً كبيراً في سد نواقص التعليم حيث يركز على ما يحتاجه المتدرب لإتقان عمله. كما أن إعادة تأهيل العاملين لاستيعاب ما يستجد في مجالات عملهم من أهم ما تتطلبه التغيرات السريعة في ميادين العمل المختلفة.

فبحسب البيانات الواردة في الجدول أدناه، بلغ عدد المتدربين عام 2017 أكثر من 278 ألف متدرب، ينتمي 83% منهم إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية لتبرز بذلك أهمية رفع كفاءات وقدرات مختلف موظفي المؤسسات الحكومية.

وتعزيزاً لهذه وسواها من الإنجازات الكمية في مجال التدريب، دعت السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 في غايتها الأساسية إلى "الارتقاء النوعي بالتدريب".

ومن أجل تحقيق هذه الغاية حددت السياسة السكانية الهدف التالي:

❖ تعزيز فرص تدريب عالي الجودة: وقد تم تحويل هذا الهدف إلى الإجراءات التالية:

- رفع المستوى المهني للعاملين في مختلف المؤسسات التدريبية
- رفع كفاءة المؤسسات التدريبية (الأبنية، التنظيم، الإدارة...)
- التوسع في اعتماد تقنيات المعلومات في مختلف أنواع التدريب

ثالثاً) الشباب

بلغ عدد الشباب في قطر حوالي 350 ألف عام 2018، أي حوالي 13% من مجموع سكان قطر. ويمثل القطريون (16%) من مجموع أفراد هذه الفئة العمرية، أما غير القطريين فإنهم يمثلون (84%). ونظراً لأهمية هذه الشريحة، فقد أولت دولة قطر اهتماماً خاصاً بالشباب من الجنسين، وذلك من خلال العمل على تمكينهم في مجال التعليم والعمل ووسعت نطاق مشاركتهم في الحياة السياسية والعامة للمجتمع، وتعميق انتمائهم لوطنهم وأمتهم، وتطوير تفاعلهم

مقال العدد

النمو السكاني في دولة قطر منذ الاستقلال وتحليل العوامل المؤثرة فيه

إعداد: د. نظام عبد الكريم
الشافعي، قسم العلوم
الإنسانية - جامعة قطر

الحجم السكاني بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بعد أن كانت في المرتبة الأخيرة حتى عام 2010 (بحسب الجدول التالي). وتحتل دولة قطر المرتبة التاسعة عشرة بين الدول العربية الـ 22 بنسبة تبلغ حوالي 1% من إجمالي السكان البالغ حوالي 340 مليوناً في سنة 2015⁽²⁾. ومما يجب ذكره بأن سكان الدولة قد بلغ حوالي 120 ألفاً على أقل تقدير عند استقلالها في سبتمبر 1971، وفي هذه السنة كانت تعد الأصغر بين الدول الخليجية والدول العربية. ومن المعروف تاريخياً، أن قطر لم تكن جاذبة للسكان في فترة ما قبل النفط، فبحسب تقديرات لوريمر، قدر عدد سكان قطر في بداية القرن العشرين (عام 1905) بحوالي 28 ألف نسمة، مقارنة بإمارة البحرين والكويت اللتين بهما أكثر من 100 ألف نسمة (والعدد المذكور هو لفترة الغوص، حيث كانت تأتي إلى قطر مجموعات من أطراف الخليج للمشاركة في الموسم ومن ثم يتركونها)⁽³⁾.

أجهزة الإحصاء لدول مجلس التعاون : من بينها مركز الرياض للمعلومات والدراسات الاستشارية (نشرت بجريدة الرياض ، فبراير 2015).

تعد دراسة الظاهرة السكانية من بين الموضوعات الحيوية للباحثين في مجال الجغرافيا البشرية. انطلاقاً من ذلك، سيتم التركيز في هذا المقال على النمو السكاني في دولة قطر خلال ما يقرب من نصف قرن من الزمن، وتحليل العوامل المؤثرة في هذا النمو منذ الاستقلال وحتى تاريخه.

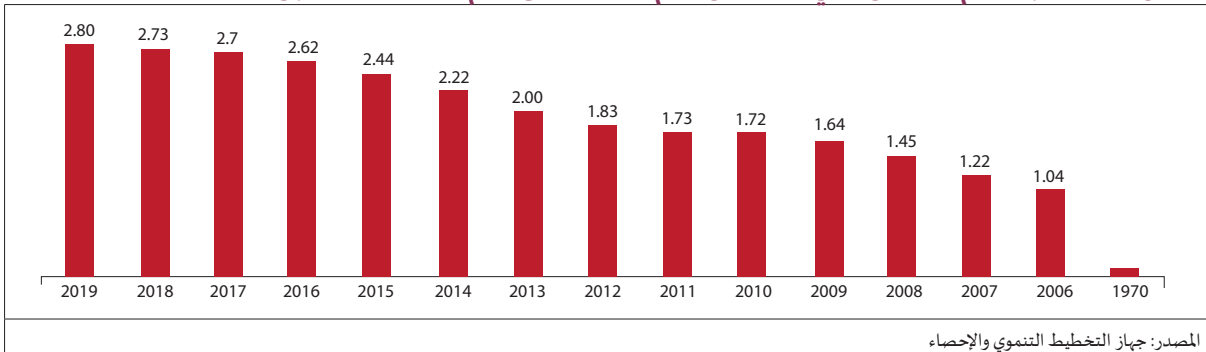
أولاً: تطور أعداد السكان:

ازداد عدد سكان قطر خلال ما يقرب من خمسة عقود حوالي 25 مرة، فبعد أن كانوا (111.000) نسمة عام 1970 صاروا (2.799.202) نسمة بحسب تقديرات منتصف عام 2019، كما يوضح الشكل البياني رقم (3).

وفي سياق متصل، أظهرت نتائج التعداد العام الأخير للسكان والمساكن لعام 2015، بأن حجم سكان دولة قطر بلغ حوالي 2.437.790 نسمة، بعد أن كانوا قبل خمسة أعوام 1.699.435 نسمة في تعداد عام 2010، أي بنمو سنوي بلغ حوالي 29% للفترة المذكورة. وكانت قطر قد أصبحت دولة مليونية السكان لأول مرة من حيث الحجم السكاني في عام 2006⁽¹⁾، حيث بلغ عدد السكان فيها آنذاك (1.040.000) نسمة.

وبالتالي تعد قطر الدولة قبل الأخيرة، وهي البحرين، من حيث

شكل (3): تطور حجم السكان في قطر من عام 1970 حتى عام 2019 (بالمليون)



(3) جهاز التخطيط والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2018

(4) UN Population Fund (2015), 2015 World population data sheet

(5) نظام عبد الكريم الشافعي وآخرون (2017)، جغرافية قطر، الجزء الأول، الشركة الحديثة للطباعة، الدوحة، ص 46

جدول (4): أحجام السكان في دول الخليج العربية في عام 2015 مقارنة بعام 2000

الدولة/ص	عام 2000 (مليون نسمة)	% من مجموع السكان	الترتيب	عام 2015 (مليون نسمة)	% من مجموع السكان	الترتيب
الإمارات	3.1	10	2	9.3	17	2
البحرين	0.7	3	5	1.3	2	6
السعودية	22.0	71	1	31.7	60	1
عمان	2.4	8	3	4.4	8	3
قطر	0.6	2	6	2.6	5	5
الكويت	2.2	7	4	4.3	8	4
المجموع	31.0	100	-	53.3	100	-

المصادر: الأمانة العامة لمجلس التعاون، إدارة الإحصاء عدة سنوات.

ثانياً) العوامل المؤثرة في تطور حجم السكان ونموهم: تحليل وتفسير

مما سبق، يمكننا استخراج بعض سمات التغير في نمو الأحجام السكانية منذ عام 1970 وحتى عام 2019، ومحاولة تقديم التفسيرات لكل تغير في المراحل المختلفة سواء لفئة المواطنين أم الوافدين:

1. إن حجم السكان قد نما بصورة سريعة، فمن حوالي 120 ألف نسمة في سنة الاستقلال عام 1971 إلى حوالي 370 ألف نسمة في عام 1986 عندما أجري التعداد العام الثاني عبر الجهاز المركزي للإحصاء، أي أنهم ازدادوا أكثر من ثلاث مرات. ومن العوامل التي لعبت دوراً في هذه الزيادات هي الزيادة الكبيرة في أعداد الوافدين إلى قطر، وذلك بسبب زيادة أسعار النفط في منتصف السبعينيات وتدرجها سريعاً إلى حوالي 40 دولاراً، حيث توسعت الدولة على إثر ذلك في عمليات التنمية الشاملة. وقد حظيت المجموعة العربية في هذه الفترة، وخاصة مصر ودول مواجهة الأخرى بسبب حرب أكتوبر 1973، بالترحيل من قبل الحكومة، فازدادت أعدادهم. ولأول مرة يقل عدد المواليد القطريين عن المواليد غير القطريين، وذلك بدءاً من 1974⁽¹⁾ ولكن انخفاض أسعار النفط منذ بداية الثمانينيات إلى أقل من 10 دولارات أثربشكل سلبي نسبياً على مغادرة كثيرين أو استقدام أقل، وكذلك الثورة الإيرانية في 1979، والحرب العراقية الإيرانية مباشرة بعدها لعبتا دوراً سلبياً على هذه المجموعة بمغادرة ألوف منهم بسبب التوتر الأمني وتأثيراته السلبية على عمليات التنمية.

2. ومنذ عام 1995 وحتى عام 2006، دخلت قطر لأول مرة مجموعة الدول ذات المليون نسمة، وبصورة سريعة لم تكن

متوقعة بناء على المعدلات السنوية التي سبقتها. فخلال عشر سنوات تقريباً، نما السكان بشكل كبير مرة أخرى، فارتفع الحجم السكاني من حوالي 500 ألفاً في عام 1996 وبمعدل نمو سنوي يقترب من 7%. ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى الهدوء السياسي النسبي في الإقليم، وتحسن أسعار النفط بالتدريج إلى أكثر من 70 دولاراً ارتفاعاً من أقل من 25 دولاراً في بداية الفترة. إضافة إلى قرار الدولة في استغلال الاحتياطي الضخم من الغاز الطبيعي في حقل الشمال، حيث أثبتت التقديرات بأن الاحتياطي المؤكد قد ارتفع إلى أكثر من 900 تريليون قدم مكعب. وأن عمليات تطوير الاحتياطي قد أثرت كثيراً في نمو إيرادات خزينة الدولة، وخاصة عندما تحسنت أسعار الغاز المسال بقيم بعيدة عن هامش الربح المخطط له وهي 3 دولارات للمليون وحدة حرارية إلى أكثر من 15 أضعاف⁽¹⁾.

3. وفي عقد آخر من الزمن (2006-2015)، ارتفع الحجم السكاني مرة أخرى وبشكل كبير، حيث ازداد عدد السكان من حوالي مليون نسمة إلى حوالي 2.4 مليون نسمة، أي بنسبة 150% تقريباً. أو بمعدل سنوي وصل إلى حوالي 8.3%، وفي بعض سنوات الفترة المذكورة بلغ المعدل السنوي للزيادات بين 17% و19% تقريباً، وهي بين سنتي 2006 و2008. ويمكننا إرجاع هذا النمو السكاني الكبير إلى التنمية الشاملة، والتي توصف بأنها مستدامة في كافة مجالات الحياة، وعلى رأسها بالطبع القطاع الاقتصادي. ولكن اتجهت التنمية أيضاً إلى مجال التعليم والتعليم العالي والخدمات الصحية والثقافية والرياضية والإعلامية، وبشكل كبير مجال القطاع العمراني والتشييد والبنية التحتية بمشاريعها الضخمة، وخاصة مشاريع كأس العالم 2022، والتي احتاجت إلى كوادر جديدة، وخاصة الكوادر النوعية من جميع أرجاء العالم، بما فيهم

(6) كلثم علي الغانم (1996)، السكان والقوى البشرية في المجتمع القطري، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر

(7) Ibrahim Al Ibrahim and Frank Horrigan (2012), Qatar's economy: past, present and future, QScience Connect, Qatar Foundation Journal, (1)

ارتفعت نسبة الزيادات غير الطبيعية من حوالي 23% من الزيادات السنوية مقارنة مع الزيادات بسبب عامل الزيادة الطبيعية سواء الوطنية أو غير الوطنية. وارتفعت كثيراً خلال السنوات التي تلتها إلى حوالي 63% في سنة 2000، وإلى حوالي 89% من الزيادات الكلية في سنة 2015.

الخاتمة:

اتضح من الاستعراض السابق أن دولة قطر شهدت تغيرات كبيرة وسريعة في الأعداد السكانية منذ استقلالها، وكذلك اختلفت معدلات النمو عبر المراحل الزمنية المختلفة بين المتدنية إلى المتوسطة وإلى المرتفعة. ومن المتوقع توجه النمو السكاني في قطر بصورة عامة في العقود القادمة إلى معدلات أقل ارتفاعاً، مما سيؤدي إلى ارتفاع نسبة المواطنين تدريجياً، مع استمرار استقدام وافدين للخدمة في المجالات التي لا تُقبل عليها قوة العمل الوطنية. وأثناء التحليل تبين لنا أن مجموعة من العوامل قد أثرت في مسيرة الأحجام السكانية في دولة قطر خلال السنوات الخمسين الماضية، وهذه يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات على الأقل، فهناك مجموعة العوامل السياسية كالثورة الإيرانية والغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية، وأخرى اقتصادية كأسعار النفط بين الارتفاع والانخفاض، وعمليات التنمية التي شهدتها الدولة بمستوياتها المختلفة بين الأولية بعد اكتشاف النفط أو بوتيرة أكبر في السبعينيات أو الضخمة جداً الشاملة والمستدامة كما في العقدين الأخيرين. ويمكن ضم مجموعة من الأسباب والعوامل إلى القاعدة الاجتماعية المتغيرة في المجتمع من المستوى التعليمي لأفراد ذكوراً وإناثاً وثقافة الانفتاح والمعاصرة التي يمارسونها والمتعلقة بدرجة خاصة في بدء تكوين الأسرة وعدد الأبناء. ومجموعة رابعة يمكن تسميتها بالقانونية أو الإدارية التنظيمية وعلى رأسها قوانين الجنسية وأنظمة الإقامة، بالإضافة إلى السياستين السكائيتين المرتبطتين برؤية قطر 2030.

العرب أصحاب الكفاءات العلمية. واستمرت هذه المعدلات العالية حتى 2009، ولكنها انخفضت بشكل مفاجئ إلى حوالي 1.1% في عام 2011. وفي هذه الفترة ارتفع كثيراً الإنفاق الحكومي من عشرات المليارات إلى ما يقارب 200 مليار سنوياً، وحققت قطر معدلات نمو اقتصادي أكثر من 20% تقريباً في بعض سنوات هذه الفترة، كما حققت قطر مستويات متقدمة في مجالات الحياة الأخرى حسب التقارير الدولية⁽⁸⁾ (2)

4. أما السنوات الأخيرة (2015-2019)، فإن البيانات المتاحة تشير إلى انخفاض شديد للنمو العام للسكان، فليس هناك معدلات نمو سنوية كما كانت قبل خمس سنوات ماضية، فخلال الفترة المذكورة ازداد الحجم السكاني 443 ألف نسمة وبمعدل سنوي 3.3%. ويمكن إرجاع السبب في هذا الانخفاض إلى إنجاز الجزء الأكبر من عمليات التشييد، مما أدى إلى عودة مجموعات كبيرة من العمالة إلى بلادها، وخاصة العمالة غير الماهرة، إضافة إلى اتساع دائرة سياسة التقطير.

5. بشكل عام، ومنذ الاستقلال في سبتمبر 1971، فإن الأحجام السكانية في دولة قطر قد ارتفعت من حوالي 120000 نسمة إلى حوالي 2.8 مليون نسمة، أي بزيادة بلغت حوالي 25 مرة خلال حوالي 50 عاماً.

6. لا يخفى على أي متابع للشأن السكاني في دولة قطر أو بقية دول مجلس التعاون الخليجي بأن المحرك الرئيس للنمو السكاني هو عامل الهجرة الوافدة إليها منذ اكتشاف النفط، ومحدودية تأثير الزيادات الطبيعية المحلية، فالبيانات الواردة في الجدول التالي توضح تطور تأثير عامل الهجرة في النمو السكاني في قطر للفترة بين 1990 ولغاية 2015، حيث

جدول (5): مقارنة بين الزيادات الطبيعية والهجرة في النمو السكاني في دولة قطر (1990-2015)

السنة	الزيادات الكلية السنوية	حجم الزيادة الطبيعية	حجم الزيادة بالهجرة	نسبة الزيادة بالهجرة
1990	13208	10151	3057	23%
1995	17331	9371	7960	46%
2000	27199	10077	17122	63%
2005	108064	11856	96208	89%
2010	76472	17534	58938	77%
2015	221610	24305	197305	89%

(8) التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة (عدة سنوات)

حوار مع سعادة الدكتور إبراهيم بن صالح بن خليفة النعيمي



انطلاقاً من إيمان دولة قطر بأن ثروتها الحقيقية والدائمة تكمن في الاستثمار الأمثل في مواردها البشرية، فقد أصبح التعليم أولوية من أولويات الاستثمار الوطني وغايته القصوى من أجل تنمية الفرد وتطوير قدراته وتميئته للمستقبل، الأمر الذي أدى إلى تحقيق إنجازات مشهودة في هذا المجال.

ولأهمية التعليم في عالمنا المعاصر، سمحوا لنا بتوجيه الأسئلة التالية التي يمكن أن تلقي الضوء على العديد من الجوانب التي تهتم القارئ الكريم وتزيد معرفته بجهود وزارة التعليم والتعليم العالي في هذا الشأن:

السؤال الأول: هل لكم أن تطلعونا على البدايات الأولى والمحطات الرئيسية في مسيرة التعليم بدولة قطر؟

بدأ التعليم النظامي في دولة قطر عام 1952، عندما أنشأت الحكومة أول مدرسة ابتدائية للبنين. وفي سنة 1957 تم وضع أول النظم وأنشئت وزارة التعليم.

وقد شهد التعليم النظامي تطورات كثيرة منذ ذلك التاريخ في مختلف المجالات. تمثلت بإطلاق مبادرة تطوير التعليم العام في قطر "تعليم لمرحلة جديدة" تهدف إلى استحداث نظام تربوي حديث وفق مواصفات عالمية سوف يساهم في تحول دولة قطر إلى مجتمع متقدم أكثر ديمقراطية وانفتاحاً على العالم، وذلك في ظل اقتصادها القوي المتنوع.

وفي عام 2002 صدر مرسوم بقانون إنشاء المجلس الأعلى للتعليم في قطر بصفته السلطة العليا المسؤولة عن رسم السياسة التعليمية بدولة قطر أعقبه قانون إنشاء المدارس المستقلة في 2006. واستمرت تجربة المدارس المستقلة إلى أن صدر القانون رقم 9 لسنة 2017 والذي قضى بتحويل المدارس المستقلة إلى مدارس حكومية.

أما في مجال تعليم الطلبة من ذوي الإعاقة فإن دولة قطر ممثلة في وزارة التعليم والتعليم العالي لديها تاريخ قديم في مجال تعليم الطلبة من ذوي الإعاقة من خلال القيام بالتالي:

1. فتح صف واحد في مدرسة ابتدائية لطلبة الإعاقة السمعية 1974م.
2. افتتاح معهد الأمل للبنين 1981م.
3. فصل طلبة الإعاقة السمعية عن طلبة الإعاقة الذهنية وافتتاح المدرسة الفكرية للبنين والبنات 1985م
4. أنشئت وحدة الإرشاد النفسي والتخاطب للطلبة الذين يعانون من مشكلات نفسية أو تخاطبية أو صعوبات تعلم 1990م.

5. دمج الطلبة من ذوي الإعاقة البصرية في مدارس التعليم العام من المرحلة الإعدادية للبنين والبنات 1999م.
6. تخصيص مدرستي الدمج (كمشروع تجريبي) بين وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة 2001م.
7. افتتاح برنامج الدمج رسمياً في مدرستي القادسية النموذجية ومدرسة خليفة الابتدائية 2003م.
8. استكمال لمشروع الدمج تم افتتاح مدرسة الشقب الابتدائية للبنات 2004م.
9. صدر القرار رقم 2 عام 2004 عن الديوان الأميري بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة 2004م.
10. إنشاء قسم الدعم التعليمي الإضافي في المجلس الأعلى للتعليم للإشراف على المدارس المستقلة التي تقدم خدمات دعم تعليمي إضافي 2008م.
11. التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بمرسوم رقم (28) لسنة 2008.
12. تم افتتاح مركز رؤى للتقييم والاستشارات والدعم والذي يُعنى بتقديم خدمات التقييم والاستشارات والدعم ومتابعة الخدمات المقدمة للطلاب ذوي الإعاقة في المدارس 2015م.
13. تم إنشاء إدارة التربية الخاصة ورعاية الموهوبين استكمالاً لجهود وزارة التعليم والتعليم العالي في توفير أعلى مستوى من خدمات الدعم للطلاب من ذوي الإعاقة عام 2016م.
14. سعيًا من وزارة التعليم والتعليم العالي نحو توفير خدمات تعليمية تخصصية إضافية للطلاب ذوي الإعاقة واضطراب

بدولة قطر؟

- استضافة أولمبياد العلوم الدولي للناشئين 2019 بدولة قطر وتحقيق النتائج التالية: ميدالية ذهبية واحدة و 5 ميداليات فضية، و 12 ميدالية برونزية.
- المشاركة في النسخة الثالثة من مناظرات اللغة العربية في نسختها التي أقيمت في سلطنة عمان وتحقيق المراكز التالية: (ميداليتين ذهبيتين، وميدالية فضية واحدة)
- المشاركة في الأولمبياد العالمي للروبوت بدولة المجر وتحقيق النتائج التالية: (إحراز المركز التاسع عالمياً في الأولمبياد العالمي للروبوت للعام 2019 في دولة المجر)
- المشاركة في البطولة العربية الثالثة عشرة للروبوت بالأردن: (إحراز المركز الأول -فئة (المشروع)
- المشاركة في البطولة العربية الثانية عشرة للروبوت بدولة الكويت: (إحراز المركز الثاني -فئة (تتبع الخط -متقدم)
- المشاركة في الأولمبياد الخليجي للفيزياء وتحقيق النتائج التالية: (ثلاث ميداليات فضية وميدالية برونزية واحدة والمشاركة في الأولمبياد الخليجية والدولية في مجال الفيزياء والكيمياء والأحياء والفلك والرياضيات)

السؤال الثالث: من أجل تطوير العملية التعليمية، نصت رؤية الوزارة على ضرورة توفير فرص تعلم دائمة ومبتكرة وذات جودة عالية للمجتمع القطري، فالى أي حد تعتقدون أن هذه الرؤية قد تحققت بالفعل؟ وما هي التحديات (إن وجدت) التي تحول دون تحقيق هذه الرؤية وسبل مواجهتها؟

تعمل وزارة التعليم والتعليم العالي بنشاط من خلال استراتيجيتها نحو تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030. وقد تم إحراز الكثير من التقدم

التوحد الذين يحتاجون لخدمات تعليمية لا تتوفر في المدارس تم إنشاء روضة متخصصة لذوي الإعاقة تتبع وزارة التعليم والتعليم العالي (سلسلة مدارس الهداية لذوي الاحتياجات الخاصة) بهدف تقديم خدمات التدخل المبكر للطلاب ذوي الإعاقة مما يهيئهم للدمج مستقبلاً في المدارس 2016م .

15. تم إنشاء أول مدرسة متخصصة للطلبة ذوي اضطراب التوحد والإعاقة الذهنية البسيطة – المتوسطة عام 2017م.

16. تم تحديد عدد 68 مدرسة تقوم بتقديم خدمات الدمج لذوي الإعاقة وبخاصة للطلاب من ذوي الإعاقة الذهنية واضطراب التوحد، على أن تقدم باقي المدارس خدمات الدعم للطلبة من ذوي صعوبات التعلم ومن ذوي الإعاقة والذين لا يحتاجون إلى أي تعديل في المنهج الدراسي، مع توفير الترتيبات والتسهيلات البيئية اللازمة لهم.

أما في مجال المدارس التخصصية، تم تأسيس المدارس التالية: المعهد الديني، ومدرسة قطر التقنية، ومدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال/ للبنين – للبنات.

السؤال الثاني: بفضل الدعم والرعاية المستمرة من القيادة الرشيدة، وبتوجيهات سديدة من حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، ونتيجة للجهود المبذولة من قبل الجهات المختلفة، وعلى رأسها وزارة التعليم والتعليم العالي، حققت دولة قطر مراكز علمية متقدمة عربياً وعالمياً في مجال التعليم، فهل لكم أن توجزوا لنا بعض الإنجازات التي تحققت بالفعل، والتي أحدثت فرقاً حقيقياً في مسيرة التعليم





- تناغم متزايد بين معايير المناهج من جهة، وحاجات سوق العمل ومتطلبات قطاع التعليم العالي من جهة أخرى.
- منهج تعليمي أكثر صلة بعالم اليوم وأقوى ارتباطاً بحياة الطلبة وواقعهم العملي.
- تحقيق تكامل بين المواد الدراسية ذات الصلة يثري التجربة التعليمية.
- استخدام فعال للتكنولوجيا في تطبيق المنهج.
- أساليب تقييم محدثة ومنوعة ومناسبة لقياس مكتسبات التعلم.

2. تحديث مخطط التعليم ليشمل جميع المسارات التي تلائم قدرات الطلاب وميولهم حيث تم تطوير نظام المسارات التعليمية لتواكب متطلبات العصر من حيث مراعاة أن تلبى المناهج التعليمية توفير فرص تعلم دائمة ومبتكرة، وباستحداث مسارات إلى المسارين العلمي والأدبي، وهو المسار التكنولوجي الذي يهدف إلى ربط التكنولوجيا بالعلوم وتسخيرها مما يهيئ للطلاب فرص تعلم متميزة خلال المرحلة الثانوية وبعدها للالتحاق بتخصصات مهنية مستقبلية تحتاجها دولة قطر في مجال العلوم والتكنولوجيا.

3. توفير فرص تعلم دائمة ومبتكرة وذات جودة عالية لذوي الإعاقة من خلال توفير وزارة التعليم والتعليم العالي عدد 68 مدرسة دمج للطلبة من ذوي الإعاقات المختلفة بالإضافة إلى توفير عدد 124 مدرسة دعم لذوي صعوبات التعلم وغيرهم من الطلبة الذين يواجهون تحديات في الممارسات التعليمية المختلفة، كما أنها قامت بإنشاء مدارس متخصصة «سلسلة مدارس الهداية لذوي الاحتياجات الخاصة، لذوي الإعاقة الذهنية ولذوي اضطراب التوحد، وهذه المدارس المتخصصة معنية بتقديم الخدمات المكثفة لهؤلاء الطلبة لضمان توفير خدمات نوعية على أعلى درجة من الجودة، حيث تتكون هذه المدارس من فريق متكامل متخصص وأجهزة وأدوات تكنولوجية حديثة لضمان تمكين هؤلاء الطلبة من الاستقلالية ولضمان تحقيق دمج اجتماعي وأكاديمي لهم.

خلال فترة استراتيجية التنمية الوطنية الأولى 2011-2016، واستمر هذا التقدم في استراتيجية التنمية الوطنية الحالية 2018-2022، واستراتيجية التعليم والتدريب التابعة لها.

فيما يتعلق بضمان توفير فرص تعلم مبتكرة وعالية الجودة، تم تحقيق الكثير في هذا الصدد. فمن حيث التعليم العالي، هناك الآن المزيد من الفرص المتاحة في قطر أكثر من أي وقت مضى بوجود فروع لجامعات مرموقة في المدينة التعليمية، ومع التحسن المتواصل لسمعة الجامعة الوطنية، جامعة قطر، التي تكملها كلية شمال الأطلنطي في قطر والتي تعد أحد أفضل المؤسسات في توفير التعليم التقني والمهني العالي في المنطقة، وكلية المجتمع في قطر، والتي من بين العديد من إنجازاتها إتاحة فرصة ثانية أو مساراً بديلاً للكثير من القطريين لتحقيق أحلامهم المتمثلة في الحصول على درجات جامعية. بالإضافة إلى ذلك، تم في السنوات القليلة الماضية تأسيس العديد من الجامعات الخاصة والكليات الجامعية لتوفير مجموعة متنوعة من الفرص في قطر. وجاري التركيز في الوقت الحاضر على استقطاب جامعات جديدة من شأنها توفير مجموعة متنوعة من البرامج التعليمية برسوم تنافسية، وقادرة على خدمة شريحة المغتربين المقيمين في دولة قطر. كما سيتم افتتاح جامعة لوسيل في شهر سبتمبر من هذا العام والتي ستطرح مقررات باللغتين العربية والإنجليزية. علاوة على ذلك، فإنه من المقرر افتتاح جامعة هندية في العام الأكاديمي القادم (فرع لجامعة Savitribai Phule Pune). أما من حيث مراحل التعليم الإلزامي قامت وزارة التعليم والتعليم العالي بتوفير العديد من فرص التعلم الدائمة والمبتكرة ونذكر منها:

1. تطوير المنهج التعليمي الوطني لدولة قطر ليكون المنهج المطور:

- منهج تعليمي واسع وشامل، يتصف بالتميز، حيث يلبي حاجات الطلبة جميعهم.
- تركيز أكثر دقة على الكفايات التي يحتاج إليها الطلبة Competency Based Curriculum
- توفير اتجاه تربوي واضح ومتسق مع رؤية قطر الوطنية من خلال تطبيق مجموعة من القيم والمبادئ والغايات.



تعليم أبنائهم والتزامهم، وعزوف الطلاب عن الالتحاق بالتخصصات العلمية والنقص في عدد ونوعية الدراسات البحثية والميدانية التي يجب أن تجرى بصورة مستمرة على مختلف جوانب النظام التعليمي أسوة بالأنظمة العالمية في الدول المتطورة وتوظيف نتائجها.

في ضوء إدراك الوزارة للتحديات التي لا تزال قائمة، تعمل حالياً كواحدة من مبادراتها الرئيسية في استراتيجيتها الحالية، على اختيار شريك مؤهل وموضوعي لإجراء «فحص صحي» شامل وتحليل متعمق لجوانب مختلفة في النظام التعليمي. حيث ستم دراسة أسباب التحديات القائمة من أجل التحقق من مدى جدوى وملاءمة السياسات، ومدى جدوى وأثر التدابير المتخذة، والمشاريع الجاري تنفيذها للتغلب على تلك التحديات. بالإضافة إلى وضع مجموعة من التوصيات الموضوعية التي تستند إلى بيانات صحيحة ودقيقة وتحليلات واقعية لواقع نظام التعليم في البلد.

السؤال الرابع: تتضمن الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم والتعليم العالي 2017-2022 الكثير من التفاصيل المهمة حول قطاع التعليم والتدريب. ولصعوبة الإحاطة بكل هذه التفاصيل، نرجو التكرم بتسليط الضوء، وبشكل موجز ومكثف، على أهم ما جاء في هذه الاستراتيجية، وإن أمكن أيضاً على الملامح العامة لما تحقق منها حتى تاريخه.

تهدف استراتيجية وزارة التعليم والتعليم العالي، بالتوافق مع الاستراتيجية العامة لقطاع التعليم والتدريب 2018-2022، إلى تحسين خمسة (5) مجالات رئيسية:

- الوصول إلى التعليم والالتحاق به في جميع المراحل لجميع فئات الطلاب.
- التحصيل - إتاحة فرصة للطلاب لتحقيق إمكاناتهم الفردية والانتقال إلى مراحل التعليم العليا مع تلبية احتياجات سوق العمل والمجتمع على نطاق أوسع.
- تعليم القيم والتراث والمواطنة، بما في ذلك الاستدامة والمواطنة العالمية.

كما انه يوجد مدارس متخصصة لذوي الإعاقة السمعية «مجمع التربية السمعية» مجهز بأحدث الأدوات والأجهزة اللازمة لتقديم خدمات تعليمية تتلاءم مع قدراتهم واحتياجاتهم وضع سياسة للموهوبين من الطلاب وتوفير برامج وأنشطة للموهوبين والمتفوقين.

4. تضمين مهارات البحث العلمي في الخطط التعليمية والتدريسية وفي داخل الصفوف من خلال الأنشطة التعليمية والأندية المدرسية. وتنظيم المسابقة السنوية للبحث العلمي بالشراكة مع الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي ومن ثم المعرض الوطني للبحث العلمي السنوي.

5. تطوير التعليم التقني والمهني في مرحلة التعليم العام وافتتاح مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال للبنات بالتعاون مع مصرف قطر المركزي ابتداء من العام الأكاديمي 2015/2016. (لتصبح المدارس التقنية والمهنية الحالية: مدرسة قطر التقنية. مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال/ للبنين - للبنات، المعهد الديني)

6. تصميم منهج تعليمي خاص بمدرسة قطر للعلوم والتكنولوجيا قائم على نظام التعليم المعروف بنهج STEM معتمد على معايير ال NGSS. وتتفرد المدرسة ببنية تحتية تضم مختبرات: الروبوت، الطاقة، التصنيع الرقمي، الواقع الافتراضي والحقيقة المعززة الى جانب مختبرات الفيزياء والكيمياء والأحياء وتكنولوجيا المعلومات الذي يتناول تعلم البرمجة.

7. التوسع في مشروع STEM ليشمل المرحلتين الابتدائية والإعدادية بشكل تدريجي ومدرّس ومتفق مع مخرجات المشروع الأول ومبني على دراسة لاحتياجات دولة قطر في بناء اقتصاد مبني على المعرفة.

لا شك أن هناك تحديات تواجه الوزارة مثل عدم توفر وكفاءة المورد البشري بما يساهم في تحقيق رؤية وأهداف النظام التعليمي في دولة قطر والكفاية الإنتاجية، وتتفق مع استراتيجيته ككل، وضعف دافعية بعض الطلاب للتعليم، وضعف دور أولياء الأمور في تشجيع

والثقافات لسكان قطر، بهدف تعزيز التسامح والتفاهم بين الثقافات من خلال التبادلات الثقافية والتراثية بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة ومدارس الجاليات.

السؤال الخامس: إلى أي حد نجحت دولة قطر في

بناء نظام تعليمي منفتح على التطورات العالمية، ومواكب لكل ما هو جديد في الحقل المعرفي، وبناء الاقتصاد الوطني القائم على الكفاية الذاتية في مواجهة أصعب الظروف وأعقد التحديات، كالحصار الجائر الذي تعرضت له قطر خلال العامين الماضيين؟

فعلا كما قال حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني حفظه الله « رب ضارة نافعة » وأن قطر قيادة وحكومة وشعباً استطاعت تحويل المحنة (بالرغم من قساوتها) إلى منحة وما قامت به الحكومة الرشيدة من مشاريع خاصة التوسع في مشاريع الأمن الغذائي والدوائي والاقتصادي والتكنولوجي تم تضمينه في مناهجنا الدراسية وبما يحقق معايير المناهج للأهداف التربوية.

أيضا تم تعزيز مفاهيم القيم والاتجاهات والهوية الوطنية وجميعها تحقق نظام تعليمي منفتح عصري يواكب التطورات ليس فقط المحلية والإقليمية بل والعالمية، وهذا واضح في أعداد الطلاب والطالبات القطريين في التخصصات الجامعية العلمية والتكنولوجية.

ولقد ركزت وزارة التعليم من خلال المناهج الوطنية على تعزيز مفاهيم المواطنة لدى الطلاب من خلال دمج مفاهيم الاعتزاز بالهوية الوطنية والاعتماد على الذات في مواد الهوية (اللغة العربية) والتربية الإسلامية\والدراسات الاجتماعية\بالإضافة الى تضمين إنجازات الدولة على جميع الأصعدة السياسية والرياضية والخدمية في المناهج.

وفي إطار بناء نظام تعليمي منفتح على التطورات العالمية، ومواكب لكل ما هو جديد في الحقل المعرفي تم تأسيس مدرسة قطر للعلوم والتكنولوجيا لتكون منظومة تعليمية حديثة مبنية على دمج العلوم والرياضيات والهندسة والتكنولوجيا وتستهدف شريحة الطلبة القطريين المتفوقين من أجل تعزيز التنوع في نظام التعليم في دولة قطر وتوفير فرص تعليمية للطلاب المتفوقين في المجالات العلمية تتناسب وقدراتهم وميوله لزيادة نسبة المخرجات التعليمية من الطلبة التي تلحق بالتخصصات العلمية في التعليم الجامعي. فضلاً عن تطوير المسارات في المرحلة الثانوية وتنوع المسارات فيها مع استحداث مسار علمي ومسار تكنولوجي لتوفير فرص الالتحاق بالتخصصات العلمية وتبني مبادرة ضمن استراتيجية وزارة التعليم والتعليم العالي تهدف إلى تطوير نظام إرشاد أكاديمي مبني موجه للمرحلة الإعدادية وذلك لزيادة عدد الطلبة الملتحقين بالتخصصات العلمية».

- المهنية وأداء التربويين المهني، سواء كقادة ومعلمين في المدارس أو كموظفين في وزارة التعليم والتعليم العالي.
- الحوكمة والأداء المؤسسي لوزارة التعليم والتعليم العالي -لتقديم خدمة أفضل لأصحاب المصلحة.

وقد وصلنا تقريبا إلى منتصف المدة في تنفيذ الاستراتيجية الحالية، وتشمل بعض الإنجازات المتعلقة بما سبق ما يلي: وضع إطار وطني للمناهج الدراسية ومراجعة شاملة للمناهج الوطنية، تتماشى مع متطلبات الدراسات الدولية، واتباع نهج قائم على الكفايات بما يتماشى مع متطلبات أصحاب العمل، كما يفتح الطريق لمزيد من المرونة أمام الطلاب للحصول على مسارات بديلة في التعليم على أساس على اهتماماتهم وقدراتهم. الافتتاح الناجح لمدرسة قطر للعلوم والتكنولوجيا الثانوية للبنين (مدرسة STEM) لتشجيع الالتحاق في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والرياضيات والهندسة وتحسين التحصيل فيها، ضمن نهج متكامل قائم على المشاريع، بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة. وسيتبع ذلك مشاريع جديدة لإنشاء مدرسة STEM مماثلة للبنات، ومدرسة إضافية للبنين، ومبادرة للاستفادة من تجربة مدارس STEM التعليمية ونشر هذه الطرق والدروس المستفادة على نطاق أوسع وأقرباً بين المدارس الحكومية. تحديث 68 مدرسة حكومية، ورفع قدراتها، وتزويدها بالموارد اللازمة للسماح بدمج الطلاب من ذوي الإعاقات المتنوعة في التعليم العام، مع البدء في الوقت نفسه ببرنامج لتأسيس مجموعة من رياض الأطفال ومدارس التربية الخاصة «الهداية» للطلاب الذين يحتاجون إلى دعم مخصص سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل.

تحسين خدمة العملاء المقدمة من خلال تدابير مثل أتمته الخدمات عبر الإنترنت على نطاق واسع (ستكون متاحة قريباً عبر موقع وتطبيق وزارة التعليم والتعليم العالي الجديدين)، وإنشاء مكاتب مساعدة تقدم مجموعة كاملة من الخدمات في مراكز الخدمات الحكومية، وإنشاء خط هاتفي ساخن للاستعلام عن خدمات الوزارة والحصول عليها.

تشمل المبادرات المؤثرة الأخرى، الجارية منها أو التي على وشك البدء ما يلي:

- نظام بيانات تعليم وتدريب محسّن وأشمل، يتيح آلية أفضل لاتخاذ قرارات مستنيرة، ومتابعتها على كافة المستويات.
- تأسيس مدرسة تكنولوجيا للبنات (بالتوازي مع مدرسة قطر للعلوم والتكنولوجيا الثانوية للبنين القائمة).
- تطوير مسارات مهنية للمعلمين وقادة المدارس، مرتبطة ببرنامج من حزم التدريب المساندة.
- برنامج لتعزيز الهوية الوطنية القطرية في مدارس الدولة، مع الاستفادة في الوقت نفسه من الطبيعة متعددة الجنسيات

نقطة ضوء

عن جهود جهاز التخطيط والإحصاء واللجنة الدائمة للسكان للوقاية من فيروس كورونا المستجد كوفيد 19

الرقمية فيما يخص البنية التكنولوجية الأساسية وامن المعلومات وإتاحة الخدمات المساندة لمزاولة الأعمال، تم التجاوب بشكل سريع مع متطلبات المرحلة الحالية للعمل عن بعد. وهكذا تم تفعيل الخدمات السحابية عن طريق السحابة الحكومية وخدمات الاتصال عن بعد وعدد من البرامج مثل

وفي 18 مارس وحرصاً على سلامة وصحة الأسر والأفراد والباحثين الميدانيين أعلن جهاز التخطيط والإحصاء عن تعليق تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت «تعداد قطر 2020» حتى إشعار آخر، حيث كان من المقرر أن تنطلق مرحلة جمع بيانات الأسر والأفراد ميدانياً منه في 22 مارس.

وكان الجهاز قد أتم جميع مراحل التعداد العام للأفراد والأسر والمنشآت التي تسبق مرحلة جمع بيانات الأفراد والأسر، وسيستمر خلال فترة التعليق في إجراءات تحسين البنية التحتية التقنية والإحصائية، والقيام بالتجارب والاختبارات اللازمة بالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص، حتى يتم تنفيذها بفاعلية وعلى أكمل وجه بعد انتهاء هذه الظروف الاستثنائية.

وبدأ جهاز التخطيط والإحصاء يوم 24 مارس حملة توعوية مستمرة حتى اليوم في حسابه على منصتي تويتر وانستغرام وذلك من خلال تصاميم تضم نصائحاً للوقاية من العدوى والخطوات الواجب اتباعها لحماية المجتمع لا سيما البقاء في المنزل واتباع التعليمات الموجهة من قبل الجهات المختصة، والتأكيد على أن

منذ اليوم الأول لانطلاق جهود دولة قطر في اتخاذ الإجراءات والتدابير الاحترازية عن طريق كافة مؤسساتها للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد)، كان جهاز التخطيط والإحصاء جزءاً من الحملة الوقائية الشاملة في الدولة لحماية كل من يعيش على أرضها من مواطنين ومقيمين.

وقد بدأت مشاركة الجهاز في الحملة الوقائية من خلال إيقاف العمل بنظام البصمة لتسجيل حضور الموظفين واستبداله بنظام البطاقة الشخصية والتي يتم استخدامها عن بعد للحد من تلوث الأسطح. تزامناً مع توزيع الملصقات في مبنى الجهاز لتوجيه الموظفين نحو ضرورة التباعد الجسدي الاجتماعي والتأكيد على تعقيم اليدين بشكل مستمر أثناء التواجد في الدوام وخاصة عند الحضور والمغادرة.

كما قام جهاز التخطيط والإحصاء بتفعيل خدمات التواصل والعمل عن بعد عن طريق إتاحة الولوج الآمن لأنظمتها المتعددة ومن خلال إتاحة أدوات الاتصال الحديثة والخدمات السحابية والأنظمة الحكومية المختلفة التي تمكن الموظفين من مزاولة أعمالهم المكتبية بشكل افتراضي ومن خلال بيئة عمل مكتملة تحاكي بيئة العمل داخل الجهاز، إضافة إلى توفير الولوج للوثائق والملفات بشكل آمن وذلك حرصاً من الجهاز على استمرار الأعمال تماشياً مع الظروف الحالية المتعلقة بالسلامة العامة لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد COVID-19

وحرصاً من جهاز التخطيط والإحصاء على تطبيق توصيات الحكومة

كيف تجنب نفسك من العدوى أو نشر فيروس كورونا (كوفيد - ١٩)



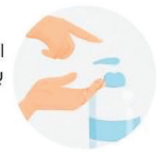
تجنب الأماكن
المزدحمة.



تجنب لمس
عينيك وفمك
وأنفك.



اغسل يديك
بشكل متكرر.



إذا كنت تعاني من
الحمى والسعال وضعوة
التنفس، فالتمس الرعاية
الطبية مبكراً ولكن بعد
الاتصال أولاً بمقدم الرعاية
عبر الهاتف



الزم بيتك إذا شعرت
بتوسعك حتى لو كانت
أعراضك مجرد حمى
خفيفة أو سعال بسيط



غطي فمك وأنفك
بمرفقك أو منديلك
عند السعال أو
العطس.



- التعليم والتدريب والشباب يوم الخميس 28 مايو 2020

وفي إطار حضور الاجتماعات الافتراضية مع الشركاء في الخارج، شارك الأستاذ عبد الهادي الشاوي في اجتماع المجلس العربي للسكان والتنمية الافتراضي يوم الأربعاء الموافق ٢٠ مايو/ أيار 2020، والذي خصص لمناقشة تأثيرات جائحة فيروس كورونا على السكان، وأدوار اللجان الوطنية للسكان في مواجهة فيروس كورونا، والتحديات التي تواجه المجالس أو اللجان في هذا الصدد. وقد ساهم المكتب الفني في بلورة البيان الختامي الذي صدر عن المجلس العربي للسكان والتنمية الذي يحث على ضرورة التعاون بين الدول العربية للتغلب على جائحة كورونا وأهمية العمل العربي المشترك في مجابهة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها. ويندرج هذا الاجتماع في إطار العمل على ترسيخ دور المجالس واللجان الوطنية للسكان كجهة مرجعية في تشخيص وتحليل الوضع السكاني وإعطاء المشورة لأصحاب القرار وطرح السياسات والبرامج السكانية للاستجابة للتداعيات الحاصلة بسبب الأزمة، من خلال إعداد الدراسات والتقارير لاحتياجات ومتطلبات المرحلة ما بعد الجائحة وكذلك لوضع الخطط المسبقة والاستعدادات لازمت مستقبلية مشابهة، أخذاً بالاعتبار الفجوات والتحديات التي جابهت الدول خلال الأزمة الحالية.

حماية المجتمع والحفاظ على سلامته هي واجب على كل من يعيش على أرض دولة قطر.

وتابع الجهاز أداء واجبه التوعوي لحماية المجتمع القطري عبر مشاركته بالاحتفال باليوم العالمي للعمّال الذي يصادف في الأول من مايو من كل عام، حيث جاء احتفال الجهاز هذا العام من خلال توزيع مستلزمات وقائية على شريحة من العمّال الوافدين، بالإضافة إلى منشورات توعوية بلغات متعددة حول فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)

وتركّز المنشورات التوعوية الموزعة على العمّال على أساليب الوقاية من الفايروس حرصاً على سلامتهم وسلامة المجتمع وكذلك لدعمهم نفسياً ومعنوياً وذلك انطلاقاً من الجهود التي تبذلها دولة قطر لحفظ سلامة العمالة الوافدة وسلامة المجتمع وصحته.

وعملًا بالإجراءات والتدابير الاحترازية المتبعة، قامت اللجنة الدائمة للسكان من خلال مكتبها الفني بمتابعة تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2020 من أجل توفير بيانات السياسة السكانية للمرحلة الثالثة 2020 واستيفاء استبانة المتابعة للمرحلة الثالثة (نوفمبر 2019 – أكتوبر 2020)، وقد واكب المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان وحضر اجتماعات فرق العمل التي كانت تنظم عن بعد وتوافي المكتب الفني بالمحاضرات الصلة :

- كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة يوم الأحد الموافق 10 مايو 2020

نشاطات وفعاليات اللجنة الدائمة للسكان خلال الربع الأول من عام 2020

الاجتماع الأول للجنة الخبراء الاستشارية
للمجلس العربي للسكان والتنمية

القاهرة 10 - فبراير 2020

شارك المكتب الفني ممثلاً في السيد يوسف مبارك الدوسري في الاجتماع الأول للجنة الخبراء الاستشارية للمجلس العربي للسكان والتنمية. وقد عقد هذا الاجتماع تنفيذاً للقرار الصادر عن الدورة العادية الأولى للمجلس العربي للسكان والتنمية بشأن نشاطات الأمانة العامة في ضوء الأولويات السكانية للمنطقة العربية، والذي نص على عقد الاجتماع الأول والثاني للمكتب التنفيذي للمجلس العربي للسكان والتنمية خلال العام 2020.

وقد قام المجلس وفقاً لنظامه الأساسي الخاص بتشكيل المكتب التنفيذي الذي ينص على أن يُشكل المكتب التنفيذي من ستة من أعضاء المجلس، كما قام المشاركون ببحث إمكانية الاستعانة بخبراء للمساهمة في وضع وصياغة استراتيجية إقليمية للسكان تسترشد بها الدول العربية بالتعاون مع المنظمات الشريكة بما فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وتشكيل فريق عمل مسؤول عن إعداد الاستراتيجية، وتحديد رئاسة الفريق.

كما بحث الاجتماع عقد أنشطة لتمكين الشباب وربطها بأجندة التنمية المستدامة، تحت مظلة المجلس العربي للسكان والتنمية بالشراكة مع إدارة الشباب والرياضة وصندوق الأمم المتحدة للسكان مسابقات فنية وثقافية بين الشباب من مختلف الدول العربية حول مجموعة من القضايا السكانية. تستهدف تمكين الشباب ورفع الوعي فيما يتعلق بالقضايا السكانية. مواضيع المسابقات كالتالي : التمييز ضد النساء، الزواج المبكر، تنظيم الأسرة، الصحة الإنجابية، بطالة الشباب.

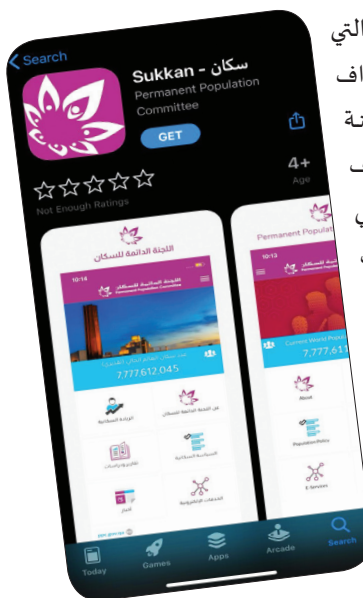
تم في إطار تنفيذ الخطة الإعلامية للجنة الدائمة للسكان تدشين تطبيق اللجنة الدائمة للسكان على أجهزة الهواتف المحمولة، ويمكن تنزيل التطبيق عن طريق الابل ستور.

86/id1495756567%D9%A7%D8%83%D9%B3%D8%https://apps.apple.com/qa/app/sukkan-

ويندرج هذا التطبيق ضمن الاستراتيجية الاتصالية التي تساهم في تحقيق الأهداف السكانية التي أقرتها اللجنة الدائمة للسكان والتي تهدف أساسا إلى نشر الوعي السكاني لدى الجمهور المستهدف بحيث يتحول هذه الوعي إلى سلوك يومي يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الغايات العليا للسياسة السكانية.

يعتبر هذا التطبيق وسيلة إعلام مستمرة وموجهة نحو جمهور عريض من شأنها تثقيف الفئات المستهدفة

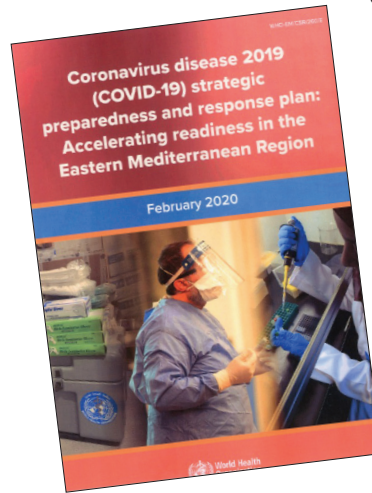
عن طريق الإخبار والتعبئة والتوعية، كما يتوخى التركيز على وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة نظراً لسرعة الانتشار والوصول إلى الجمهور المستهدف والقدرة على التفاعل المباشر مع المواطنين. وإضافة إلى الاجتماعات الدورية، شاركت اللجنة الدائمة للسكان في عدد من الأنشطة والفعاليات المحلية والإقليمية والعربية والدولية، أهمها:



دراسات وأبحاث

منظمة الصحة العالمية. - مرض فيروس كورونا (كوفيد 19). خطة التأهب لمحاربة مرض فيروس كورونا: تسريع الاستعداد في منطقة شرق المتوسط ، فبراير 2020

تم تحضير هذا التقرير لوضع خطة عمل إقليمية ودعم بلدان المنطقة للإسراع برفع قدراتها من أجل الوقاية والكشف المبكر ومحاربة التفشي السريع لمرض كورونا، وذلك وفقاً للوائح الصحية الدولية. وتتماشى الاستراتيجية الإقليمية مع خطة التأهب والاستجابة الجديدة لمنظمة الصحة العالمية



لعام 2019 للتأهب لمواجهة الفيروسات، مع الحرص على تصميمها وفقاً للسياق الإقليمي.

وتنطلق هذه الخطة من كون العديد من البلدان في منطقة شرق المتوسط تعاني العالمية بشكل مباشر أو غير مباشر من حالات طوارئ معقدة ، ومما يضاعف من هشاشة النظم الصحية وطرق مراقبة الأمراض وقدرات الاستجابة ومستوى استعداد الصحة العامة لمواجهة الأمراض. إذ من المرجح أن تزيد هذه العوامل من ظهور الأمراض المزمنة عالية الخطورة وانتقالها السريع. علاوة على ذلك ، فالمنطقة معروفة بالتجمعات الدينية الكبيرة ، مما قد يشكل مخاطر نوعية على الصحة العامة. ففي عام 2019 ، كان هناك تفشي بعض الأمراض والأوبئة على نطاق واسع في العديد من بلدان المنطقة كالضنك والشيكونغونيا والكوليرا وحى القرم وحى الوادي المتوسطي وحى الوادي المتصدع والتيفوئيد المقاومة للأدوية، ولذلك أصبح الكشف عن الأمراض المعدية الناشئة والتصدي لها من الأولويات الهامة للصحة العامة في منطقة شرق المتوسط. وعلى الرغم من أن غالبية بلدان لمنطقة تمتلك أنظمة مراقبة للإنفلونزا وأمراض الجهاز التنفسي الأخرى من خلال شبكة موسعة من المواقع ، فإن القدرة الإجمالية تظل في غالب الأحيان غير كافية للكشف والمواجهة بسرعة للاستيراد المحتمل أو الانتقال المحلي لفيروس كورونا.

وتمتلك 20 دولة من أصل 22 دولة في المنطقة مختبرات ذات مرجعية لديها القدرة على اكتشاف فيروس الإنفلونزا الموسمي وتأكيد فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية وغيرها من مسببات الأمراض شديدة التهديد. ومع ذلك ، لا تزال

هذه المختبرات المرجعية الوطنية بحاجة إلى دعم إضافي لتحسين القدرة التشخيصية والأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية ونقل العينات. لاشك أن معظم مختبرات الإنفلونزا الوطنية أعضاء نشيطون في النظام العالمي لمراقبة الإنفلونزا ومواجهتها، حيث يتم تبادل المعلومات ومجموعات الاختبار والمكونات الأخرى ذات الصلة. وحيث استخدمت بعض بلدان المنطقة نظام مراقبة الإنفلونزا الحالي للكشف عن الأمراض المعدية الناشئة ورصدها.

إن الهدف العام لخطة الاستعداد والاستجابة الاستراتيجية هو دعم البلدان لتسريع تطوير قدراتها من أجل منع أي إمكانية محتملة لانتشار فيروس كورونا . وهي تحدد التدابير الرئيسية للصحة العامة التي يتعين على البلدان تنفيذها بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة. تكمل الخطة الإقليمية وترتبط بالمبادئ التوجيهية التشغيلية لدعم التأهب والاستجابة الإقليمية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية. كما تساعد على تنسيق وتبسيط العمل مع الشركاء وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الخطة.

الأمم المتحدة. - تقرير بشأن تنفيذ التدبير المتكامل لموارد المياه في المنطقة العربية: لقياس التقدم المحرز في مؤشر أهداف التنمية المستدامة 6. 5. 1 : 19



يحدد هذا التقرير مجالات التقدم في تدبير متكامل للموارد المائية في العالم العربي وهو مبني على بيانات تم توفيرها من طرف المؤسسات الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة من 19 دولة حول مؤشر التنمية المستدامة 6.5.1. ويعتبر تنفيذ التدبير المتكامل لموارد المياه لبنة أساسية لتحقيق أهداف التنمية

المستدامة في المنطقة العربية. كما أن التدبير الناجح لهذه الموارد يتطلب تفاعلاً بين الحكومات والمنظمات والقطاع الخاص على جميع المستويات وجميع القطاعات، وعلى الرغم من أن متوسط تنفيذ آليات التدبير المتكامل لموارد المياه في المنطقة العربية يشبه المتوسط العالمي، يلاحظ اختلاف على مستوى التنفيذ من منخفض جداً إلى مرتفع. ومن بين الدول العربية الـ 19 المبلغ، ومن غير المرجح أن تحقق 63 في المائة الهدف

أما بالنسبة الوضع الحالي فيبلغ متوسط التنفيذ في المنطقة العربية 48 من أصل 100 (تنفيذ متوسط - منخفض)، وهو يشبه المتوسط العالمي البالغ 49 ومع ذلك، فإن هذا يخفي انتشاراً مختلفاً لدرجات الإدارة المتكاملة للموارد المائية من 10 (جداً منخفض) إلى 82 (مرتفع). و63% من البلدان العربية تسجل في فئات التنفيذ المتوسطة - المنخفضة، أو المنخفضة أو المنخفضة للغاية، وبالتالي فهي من غير المرجح أن تحقق الهدف العالمي بحلول عام (2030) ما لم يكن هناك تسارع كبير في التقدم بالنسبة لهذه البلدان.

- سجلت أربع دول في الفئة المتوسطة المرتفعة ويمكنها الوصول إلى الهدف العالمي إذا استمرت الجهود حتى عام 2030.

- توجد ثلاثة بلدان في فئة التنفيذ العالية ومن المرجح أن تحقق الهدف العالمي إذا تم الحفاظ على الوتيرة.

وبالنظر إلى أهمية إدارة المياه للتنمية المستدامة في هذه المنطقة القاحلة كما اعترف بذلك المجلس الوزاري العربي للمياه العربية للأمن المائي في المنطقة العربية، فإن تنفيذ التدبير المتكامل للموارد المائية يحتاج إلى التعجيل في معظم البلدان العربية.

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) العدد الرابع عشر من «المجتمع العربي: الاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية» 2019

الأحدث في سلسلة من مجموعات الإحصاءات التي تصدرها شعبة الإحصاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) كل سنتين. يقدم هذا العدد لمحة عن المجتمع في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ويركز على الديناميات السكانية، وتركيب الأسر وتكوينها، وظروف السكن، والصحة، والتعليم، والعمل، والفقر، وأوجه عدم المساواة، والثقافة، والمشاركة الاجتماعية



وقد استمدت بيانات هذا العدد من أجهزة الإحصاء الوطنية، واستكملت ببيانات صادرة عن هيئات دولية مختصة، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

وتعتبر هذه البيانات أن الشباب يشكلون نسبة هامة من سكان المجتمعات العربية، إلا أن هناك غياب تجانس في الهيكل العمري للنوع في البلدان بسبب التحولات الديموغرافية، وتطور حجم

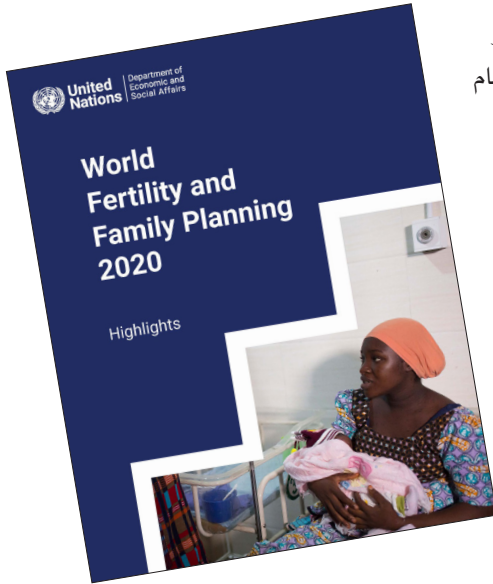
العالمي ما لم يتم تسريع التقدم بشكل كبير.

ويحدد التقرير من خلال تحليل عناصر الإدارة المتكاملة للموارد المائية، مجالات التقدم وتلك التي تحتاج إلى اهتمام عاجل. أما في المستوى العالي للتنفيذ فقد تم تسجيل أعلى مستوى للتنفيذ لكل من أدوات الإدارة والمؤسسات والمشاركة. في حين أن في المستوى المنخفض يتم تسجيل أقل الدرجات للتمويل ومراعاة البيئة التمكينية. وقد ساعدت الجهود الوطنية التي تدعمها مبادرات التعاون الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي البلدان العربية على تنفيذ عناصر الإدارة المتكاملة للموارد المائية على مر السنين. ومع ذلك، تحتاج معظم البلدان إلى تحديد أهداف تتماشى مع الأولويات والقدرات الوطنية لتشجيع العمل لتحقيق المزيد من التقدم. ونظراً لأهمية إدارة المياه بالنسبة للتنمية المستدامة في هذه المنطقة النادرة المياه، يجب تسريع تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية. للمضي قدماً، ويمكن استخدام النتائج التي تم إبرازها في هذا التقرير كمصدر للمعلومات لتعزيز الحوار والعمل الإقليمي من أجل تسريع تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وتعتبر المنطقة العربية من المناطق التي تعرف ندرة ملحوظة في المياه في العالم وقد حددت ودرست تحدياتها المائية. كما أن الوضع يزداد تعقيداً مع زيادة الطلب بما يتجاوز الحدود المستدامة، حيث من المتوقع أن يزيد تغير المناخ من ضغوط الموارد الشحيحة بالفعل. في العقود الأخيرة، أصبحت جميع البلدان على وعي بالحاجة إلى إدارة مواردها بشكل أفضل وزيادة تركيزها على الإدارة المتكاملة لموارد المياه بدلاً من زيادة العرض فقط وتوفير الخدمات.

وقد أعطت استراتيجية المجلس الوزاري العربي للمياه العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والاحتياجات المستقبلية للتنمية المستدامة 2010-2030 الأولوية لتعزيز تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية لمواجهة التحديات الرئيسية بطرق تتسم بالكفاءة الاقتصادية والمنصفة اجتماعياً والمستدامة بيئياً. وباعتماد أهداف التنمية المستدامة، أعادت الدول العربية التزامها بتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية كألية لتحقيق التنمية المستدامة وإدارة الموارد المائية في المنطقة. ويقدم هذا التقرير المراجعة الأولى للتقدم المحرز في تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة، كما يحدد المجالات ذات الأولوية التي ستساعد على تسريع التنفيذ الكامل.

يعتمد التحليل على ردود 19 دولة عربية على أداة مسح التقييم الذاتي لمؤشر أهداف التنمية المستدامة 6.5.1. ويتم قياس مؤشر تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية على مقياس من 0 إلى 100، بناءً على درجة تنفيذ 33 عنصراً، من منخفض جداً إلى مرتفع جداً. كما تغطي هذه العناصر البيئة المواتية للقوانين والسياسات والخطط، والترتيبات المؤسسية ومشاركة أصحاب المصلحة، وأدوات الإدارة لاتخاذ قرارات مستنيرة، وتمويل الإدارة المستدامة للمياه.

الأمم المتحدة (شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية). - الملامح العالمية للخصوبة وتنظيم الأسرة 2020



احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 1994 ، أعادت الحكومات تأكيد أهمية برنامج العمل ومواصلة تنفيذه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أنها لا زالت تركز على ضرورة الوصول الشامل إلى مجموعة كاملة من طرق تنظيم الأسرة الآمنة والموثوقة، والتي تساعد الأزواج والأفراد على تفعيل حقهم في اتخاذ القرار بحرية ومسؤولية بشأن عدد الولادات والمباعدة بينها وتوقيتها.

وهو أمر بالغ الأهمية اليوم كما كان الحال في 1994 ، لقد أدى الاستخدام المتزايد لوسائل منع الحمل في العقود الأخيرة ليس فقط إلى تحسين النتائج المتعلقة بالصحة مثل انخفاض حالات الحمل غير المقصود ، وحالات الحمل عالية الخطورة ، ووفيات الأمهات ، ووفيات الرضع ، ولكن أيضاً في تحسين مستوى التعليم والنتائج الاقتصادية وخاصة لدى الفتيات والنساء. وبالإضافة إلى آثار استخدام موانع الحمل على المستوى الفردي، هناك فوائد على مستوى السكان. ومن منظور الاقتصاد الكلي، يعزز انخفاض الخصوبة النمو الاقتصادي نتيجة لانخفاض اعتماد الشباب وزيادة عدد النساء المشاركات في العمل بأجر. كما يمثل النمو السكاني السريع المستمر تحديات أمام تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث يتعين على البلدان تقديم خدمات الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل في نهاية المطاف لأعداد متزايدة من الأطفال والشباب. إن الاتجاهات السكانية في العالم على المدى الطويل مدفوعة إلى حد كبير باتجاهات الخصوبة. لذلك من المهم فهم العلاقة بين استخدام وسائل منع الحمل والخصوبة، خاصة في سياقات الخصوبة العالية، بسبب الآثار المترتبة على تحفيز أو تسريع التحول الديموغرافي وتسخير المكاسب الديموغرافية. يسلط تقرير الخصوبة العالمية وتنظيم الأسرة 2020 الضوء على أدلة جديدة على الاتجاهات في استخدام وسائل منع الحمل والخصوبة ، وكذلك رؤى في العلاقة بين استخدام وسائل منع الحمل والخصوبة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية للنساء في سن الإنجاب. يعتمد هذا التقرير في الغالب على

العمالة المهاجرة وتدفق اللاجئين في بعض البلدان. على سبيل المثال ، يشكل الأطفال دون سن 15 عاماً أقل من 15 في المائة من السكان في دولة قطر ولكن أكثر من 40 في المائة في السودان. إن نسب الجنس لجميع دول مجلس التعاون الخليجي كبيرة. ، كما يلاحظ في قطر حوالي 300 رجل لكل 100 امرأة. أما بخصوص الخصوبة الإجمالية، فإنها تتراوح بين مستوى أقل من الإحلال (2.1 طفل لكل امرأة) في البحرين ولبنان والمغرب وتونس والإمارات العربية المتحدة، إلى أكثر من 5 أطفال لكل امرأة في موريتانيا والسودان. وقد شهدت المنطقة العربية على مدى العقود القليلة الماضية انخفاضاً في معدلات الخصوبة. مع اختلاف وتيرة هذا الانخفاض حسب البلدان ، حيث أظهرت بعض البلدان انخفاضاً طفيفاً. كما شهدت بعض البلدان ، مثل موريتانيا زيادة طفيفة خلال السنوات الأخيرة. علاوة على تحسن واضح في صحة السكان وطول عمرهم ، وعلى الرغم من أن البيانات تظهر تفاوتات واضحة بين البلدان، فإن متوسط العمر المتوقع عند الولادة يتراوح من 61 عاماً للرجال و64 عاماً للنساء في اليمن و79 عاماً للرجال و83 عاماً للنساء في دولة قطر. كما أن الاختلافات بين الجنسين في متوسط العمر المتوقع عند الولادة صغيرة بشكل عام، وأقل من عامين في دول مثل البحرين والأردن واليمن.

وقد تزايد عدد المهاجرين في المنطقة باستمرار من عام 2000 إلى عام 2015 في جميع البلدان العربية . حيث تستقبل تضم دول مجلس التعاون الخليجي عدداً كبيراً من الوافدين ، أغلبيهم عمال من جنوب وجنوب شرق آسيا. واعتباراً من عام 2016 ، تضم المنطقة أيضاً أكبر عدد من اللاجئين والنازحين ، حيث تستضيف ثلاث دول (الأردن ولبنان ودولة فلسطين) أكثر من مليون لاجئ. وقد تغيرت أنماط الأسرة في معظم دول المنطقة ، حيث أظهرت بشكل ملحوظ هيكل الأسرة النووية. ويتراوح متوسط حجم الأسرة من حوالي 7 أشخاص في عمان واليمن إلى حوالي 4 أفراد في مصر ولبنان وتونس. وقد ارتفع عدد حالات الزواج والطلاق المسجلة خلال السنوات الأخيرة في المنطقة العربية، باستثناء الجمهورية العربية السورية حيث انخفض عدد الزيجات المسجلة بشكل كبير منذ عام 2009 بسبب النزاع الطويل. وفي العراق وموريتانيا والسودان ، فإن نسبة الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة اللاتي تزوجن في أي وقت مضى تتجاوز 20 في المائة. في حين، لم يعد تعدد الزوجات سائداً في المنطقة ، باستثناء السودان ، حيث أكثر من 20 في المائة من الرجال يتزوجون مع واحدة أو أكثر.

وتميل النساء إلى البدء في الإنجاب بعد فترة وجيزة من الزواج، وقليل من بين الذين تتراوح أعمارهم بين 45 إلى 49 عاماً هم بلا أطفال. كما تشير أحدث البيانات المتاحة إلى أنه في معظم دول المنطقة ، أكثر من 60 في المائة من الأسر يمتلكون المنازل التي يعيشون فيها ، ويستثنى من ذلك في دول مجلس التعاون الخليجي حيث يُعزى انخفاض مستويات ملكية المنازل إلى العدد الكبير من المنازل.

وبالإضافة إلى آثار استخدام موانع الحمل على المستوى الفردي ، هناك فوائد على مستوى السكان. ومن منظور الاقتصاد الكلي ، يعزز انخفاض الخصوبة النمو الاقتصادي نتيجة لانخفاض اعتماد الشباب وزيادة عدد النساء المشاركات في العمل بأجر. كما يمثل النمو السكاني السريع المستمر تحديات أمام تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث يتعين على البلدان تقديم خدمات الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل في نهاية المطاف لأعداد متزايدة من الأطفال والشباب. إن الاتجاهات السكانية في العالم على المدى الطويل مدفوعة إلى حد كبير باتجاهات الخصوبة. لذلك من المهم فهم العلاقة بين استخدام وسائل منع الحمل والخصوبة ، خاصة في سياقات الخصوبة العالية ، بسبب الآثار المترتبة على تحفيز أو تسريع التحول الديموغرافي وتسخير المكاسب الديموغرافية. يسلط تقرير الخصوبة العالمية وتنظيم الأسرة 2020 الضوء على أدلة جديدة على الاتجاهات في استخدام وسائل منع الحمل والخصوبة ، وكذلك رؤى في العلاقة بين استخدام وسائل منع الحمل والخصوبة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية للنساء في سن الإنجاب. يعتمد هذا التقرير في الغالب على مراجعة 2019 للتوقعات والتقديرات السكانية العالمية وإسقاطات مؤشرات تنظيم الأسرة لعام 2019.

الملاحم الرئيسية للخصوبة وتنظيم الأسرة لعام 2020: الرسائل الرئيسية

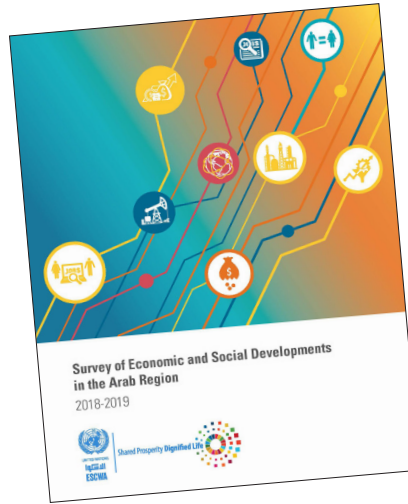
- على الصعيد العالمي ، تنجب النساء عدداً أقل من الأطفال ، لكن معدلات الخصوبة لا تزال مرتفعة في بعض أنحاء العالم
- كان انخفاض الخصوبة في أفريقيا جنوب الصحراء بطيئاً نسبياً ويحدث لاحقاً مقارنة بالمناطق الأخرى.
- كان انخفاض الخصوبة في أفريقيا جنوب الصحراء بطيئاً نسبياً ويحدث في وقت لاحق مقارنة بالمناطق الأخرى
- من المتوقع أن يستمر انخفاض مستوى الخصوبة على الصعيد العالمي
- اليوم ، يستخدم عدد أكبر من النساء في سن الإنجاب شكلاً من أشكال منع الحمل مما كان عليه في عام 1990
- ازداد استخدام وسائل منع الحمل في جميع المناطق بين عامي 1990 و 2019 .

مراجعة 2019 للتوقعات والتقديرات السكانية العالمية وإسقاطات مؤشرات تنظيم الأسرة لعام 2019.

الملاحم الرئيسية للخصوبة وتنظيم الأسرة لعام 2020: الرسائل الرئيسية

- على الصعيد العالمي ، تنجب النساء عدداً أقل من الأطفال ، لكن معدلات الخصوبة لا تزال مرتفعة في بعض أنحاء العالم
- كان انخفاض الخصوبة في أفريقيا جنوب الصحراء بطيئاً نسبياً ويحدث لاحقاً مقارنة بالمناطق الأخرى.
- كان انخفاض الخصوبة في أفريقيا جنوب الصحراء بطيئاً نسبياً ويحدث في وقت لاحق مقارنة بالمناطق الأخرى
- من المتوقع أن يستمر انخفاض مستوى الخصوبة على الصعيد العالمي
- اليوم ، يستخدم عدد أكبر من النساء في سن الإنجاب شكلاً من أشكال منع الحمل مما كان عليه في عام 1990
- ازداد استخدام وسائل منع الحمل في جميع المناطق بين عامي 1990 و 2019.

الأمم المتحدة (شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية). - الملاحم العالمية للخصوبة وتنظيم الأسرة 2020



احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 1994 ، أعادت الحكومات تأكيد أهمية برنامج العمل ومواصلة تنفيذه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أنها لا زالت تركز على ضرورة الوصول الشامل إلى مجموعة

كاملة من طرق تنظيم الأسرة الآمنة

والموثوقة، والتي تساعد الأزواج والأفراد على تفعيل حقهم في اتخاذ القرار بحرية ومسؤولية بشأن عدد الولادات والمباعدة بينها وتوقيتها، وهو أمر بالغ الأهمية اليوم كما كان الحال في 1994 – لقد أدى الاستخدام المتزايد لوسائل منع الحمل في العقود الأخيرة ليس فقط إلى تحسين النتائج المتعلقة بالصحة مثل انخفاض حالات الحمل غير المقصود ، وحالات الحمل عالية الخطورة ، ووفيات الأمهات ، ووفيات الرضع ، ولكن أيضاً في تحسين مستوى التعليم والنتائج الاقتصادية وخاصة لدى الفتيات والنساء.

